جامعة الجزائر 1 ين يوسف بن خدة

كلية الحقوق –سعيد حمدين.

ملتقى وطني حضوري وبتقنية التحاضر عن بعد

الموسوم بـــ :

دور المحكمة الدّستورية في تحقيق التّوازن بين السلطات العمومية"

يوم

الإثنين 12 ديسمبر 2022

الهيئة الشرفية للملتقى الوطني

أ.د مختاري فارس /رئيس جامعة الجزائر1.

أ.د مدافر فايزة/ نائبة رئيس جامعة الجزائر1.

أ.د لعلاوي عيسى / عميد كلية الحقوق.

أ.د نساخ فطيمة / رئيسة المجلس العلمي.

د. بوسنة خير الدين / نائب عميد كلية الحقوق.

رئيسة الملتقى الوطني: د. سمري سامية

رئيسة اللّجنة العلمية: أ.د. غوتي سعاد

رئيس اللّجنة التنظيمية: د. لشهب نادية ليلى

المشرف العام على الملتقى: السيدة دلي مونة

إشكاليـــــة الملتقى الوطني :

رغم ما شهده موضوع دور "المحكمة الدستورية" من اهتمام الباحثين، إلا أنه ما يزال يطرح العديد من التساؤلات من جوانب أخرى متعددة ، فإعادة النظر في المهام المسندة لها إلى جانب ما كان يختص به "المجلس الدستوري" ـ سابقا ـ من مهام، في إطار الرقابة على دستورية القوانين، تمت إضافة مهمة أساسية ـ كذلك ـ عن طريق الرقابة البعدية على دستورية القوانين بموجب المادة 188 من التعديل الدّستوري لسنة 2016، والتي أصبحت المادة 195 من دستور 2020، والمتضمنة إدراج آلية الرقابة عن طريق الدّفع بعدم الدّستورية، على القوانين السّارية المفعول، والتي نظمها القانون العضوي رقم 18ـ16 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، ليأتي بعده القانون العضوي رقم 22-19 المؤرخ في 25 جويليا 2022، مما يتيح فرصة أخرى لمراجعة القوانين الصادرة في الدولة، والتي لم يسبق إخضاعها لرقابة "المحكمة الدستورية"، بهدف حماية الحقوق والحريّات، من أي مساس قد يلحقها.

وتساهم الرقابة على دستورية القوانين بإدراج السلطة القضائية، إلى جانب السلطتين التشريعية والتنفيذية، في تفعيل عملية الرقابة، عن طريق سلطتها التقديرية، في إحالة المسائل التي تكيف ـ مبدئيا على أنها تشكّل انحرافا، عن تحقيق الغاية من وجودها، مما يفتح المجال لـ "المحكمة الدّستورية" لمباشرة عملها، وفقا لما خوله الدّستور لها، من جميع السلطات العمومية، بمنحها دورا مشتركا ومتوازنا في تفعيل الرقابة، في إطار تحقيق غاية أساسية وهي التوازن بين السلطات العمومية.

وعليه فإن الدّور الجديد لـ "المحكمة الدّستورية"، يطرح إشكالية مرتبطة بمدى مساهمة هذا الدّور في تحقيق التوازن بين السلطات العمومية؟

أهداف الملتقى:

يهدف الملتقى إلى التركيز على مهمة تحقيق التوازن بين السلطات العمومية، بالنظر لأهمية هذا الدور، والذي يمكن جعله دورا محققا لهذا التوازن انطلاقا من مهام كل جهة من جهات الإخطار المساهمة من جهتها في تنبيه "المحكمة الدّستورية" للقيام بدورها، وفحص النصوص موضوع الإخطار.

محاور الملتقى:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لضبط التوازن بين السلطات العمومية في إطار اختصاصات المحكمة الدستورية.

المحور الثاني: تكييف الطبيعة القانونية للمحكمة الدستورية.

المحور الثالث: دور المحكمة الدستورية في ضبط اختصاص السلطة التشريعية.

المحور الرابع: دور المحكمة الدستورية في ضبط اختصاص السلطة التنفيذية.

المحور الخامس: دور آلية الدفع بعدم الدستورية في تحقيق التوازن بين السلطات العمومية.